الأمم المتحدة

S/2003/558*



مجلس الأمن

Distr.: General
21 May 2003
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٣ موجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أبلغكم بأن أعضاء مجلس الأمن قد قرروا إرسال بعثة يرأسها السفير جان مارك دو لا سابليير إلى أفريقيا الوسطى خلال الفترة الممتدة من ٧ إلى ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وقد وافق أعضاء المجلس على اختصاصات البعثة التي ترفق طيه نسخة منها (انظر المرفق).

وبعد إجراء مشاورات مع الأعضاء اتفق على أن تتألف البعثة من الأشخاص التالية أسماؤهم:

السفير جان مارك دو لا سابليير (فرنسا)، رئيسا للبعثة

السفير إسماعيل أبراو غاسبار مارتنز (أنغولا)

السفير إستيفان تافروف (بلغاريا)

السفير مارتن شونغونغ أيافور (الكاميرون)

السفير كرستيان ماكييرا (شيلي)

السفير جانغ يشان (الصين)

الوزير مايكل فريهر فون اونغرن شترنبرغ (ألمانيا)

الوزير المستشار بوبكار ديالو (غينيا)

الوزيرة ماريا انخليكا أرثي دي خيانيت (المكسيك)

السفير مسعود خالد (باكستان)

* أعيد إصدار الوثيقة لأسباب فنية.

030703 030703 03-36744 (A)
0336744

السفير ألكسندر ف. كونوزين (الاتحاد الروسي)

السفيرة آنا ماريا منينديس (إسبانيا)

الوزير المستشار فيصل مقداد (الجمهورية العربية السورية)

السفير آدم تومسون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية)

السفير جون د. نغروبونتي (الولايات المتحدة الأمريكية)

وسأكون ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) منير **أكرم**
رئيس مجلس الأمن

المرفق

[الأصل: بالانكليزية والفرنسية]

اختصاصات بعثة مجلس الأمن إلى أفريقيا الوسطى

جمهورية الكونغو الديمقراطية

ستعمل البعثة، بوجه عام، على التأكيد على ضرورة الدفع قدما بعملية السلام في اللقاءات التي تعقدها مع جميع المتحاورين معها. فرهنا بهذا الشرط، قد يستفيد الجميع في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة برمتها من الدعم القوي الذي يعتزم المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، تقديمه. وبناء عليه، ستدعو البعثة الأطراف الكونغولية إلى العمل بعزم وثبات على الوفاء بالتزاماتها في إطار عمل الحوار بين الأطراف الكونغولية. وستذكر الأطراف الكونغولية والبلدان المجاورة بوضوح بتطلعات المجلس وبالالتزامات التي تقع على عاتقها ألا وهي: الوقف التام لأعمال القتال؛ واحترام حقوق الإنسان، والقانون الإنساني وتوفير الرعاية للسكان المدنيين؛ وتحقيق التعاون الاقتصادي وغيره من التدابير الأخرى لبناء الثقة؛ وانسحاب القوات الأجنبية؛ وعدم التدخل؛ ووقف الدعم المقدم إلى الجماعات المسلحة؛ ووضع حد لنهب الموارد الطبيعية؛ وتأمين وصول بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى جميع أجزاء الإقليم. وستضغط البعثة أيضا على جميع الأطراف لحملها على الوفاء التام بالالتزامات التي تعهدت بها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك التزاماتها المحددة المتصلة بتجريد كيسانغاني من السلاح، وكفالة إعادة فتح نهر الكونغو بشكل كامل أمام الملاحة المدنية وتمكين المنظمات الإنسانية من الوصول دون عوائق إلى السكان المحتاجين.

وستؤكد البعثة للأطراف الكونغولية ولدول المنطقة أهمية إحراز تقدم نحو عقد المؤتمر الدولي المقترح بشأن السلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى.

الانتقال في جمهورية الكونغو الديمقراطية

يمكن أن تؤكد البعثة:

(أ) ضرورة عمل الأطراف الكونغولية جميعها من أجل تأمين الأداء المرضي للحكومة الانتقالية، وتحقيق المصالحة الوطنية، وإعادة توحيد الإقليم، ووقف أعمال القتال؛

(ب) رغبة منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز في تعزيز قدرة الحكومة الانتقالية المقبلة على كفالة استغلال الموارد الطبيعية التي تزخر بها جمهورية الكونغو

الديمقراطية استغلالا قانونيا وشفافا لما فيه مصلحة الشعب الكونغولي ووضع حد لعمليات السلب المتكررة التي وصفها فريق الخبراء؛

(ج) الأولوية التي ينبغي أن تمنحها الحكومة الانتقالية لإنشاء المؤسسات المسؤولة عن الأمن والقانون والنظام (الجيش والشرطة والقضاء)؛

(د) الحاجة لكي تدعم الحكومة الانتقالية المبادرات المحلية الرامية إلى التهدئة والمصالحة (إيتوري، كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية).

دور بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

استنادا إلى تقرير الأمين العام عن تعديل مفهوم بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ستقوم البعثة بتقييم ما يلي:

(أ) مقتضيات النهوض بعملية نزع أسلحة الجماعات المسلحة الأجنبية وتسريحها وإعادتها إلى أوطانها وتوطينها وإعادة إدماجها التي لا غنى عنها؛

(ب) الدعم الذي تقدمه البعثة، بالتعاون مع الشركاء الثنائيين، لبناء القدرات الأمنية الكونغولية؛

(ج) الطرق والسبل التي يمكن من خلالها للبعثة أن تساعد، بالتعاون مع غيرها من كيانات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأوسع، في تأمين الأمن في كنشاسا، وسيادة القانون والنظام، وإعادة الاستقرار واحترام حقوق الإنسان في جميع أرجاء البلد، ولا سيما في إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية؛

(د) مسألة الأمن المتبادل بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجيرانها، ولا سيما في المناطق الحدودية، وإمكانية إسهام البعثة في هذا المضمار؛

(هـ) تعاون الأطراف مع البعثة ووكالات الأمم المتحدة الإنسانية، ولا سيما فيما يتعلق بحرية التنقل والوصول دون عوائق إلى الفئات المستهدفة؛

(و) المجالات الأخرى التي يمكن فيها للبعثة أن تقدم الدعم لتحقيق الانتقال.

بوروندي

ستعرب البعثة عن تأييد مجلس الأمن للمرحلة الانتقالية الثانية وللرئيس الجديد والوسطاء الإقليميين وبعثة السلام الأفريقية، وكذلك للجنة مراقبة تنفيذ اتفاق أروشا واللجنة المشتركة لوقف إطلاق النار.

وستبحث البعثة نوع العلاقة الممكنة بين الأمم المتحدة والبعثة الأفريقية لحفظ السلام.

وستؤكد البعثة لجميع الأحزاب السياسية والجماعات المسلحة ما يلي:

(أ) أنه لا بديل للطريق الذي رسمته عملية السلام في أروشا؛

(ب) وأن التوقيع على اتفاقات السلام ووقف إطلاق النار ليس الغاية الأخيرة وأن ثمة حاجة الآن إلى التعاون مع الرئيس الجديد ومع الحكومة الانتقالية من أجل تنفيذ هذه الاتفاقات؛

(ج) وأن هناك حاجة لمشاركة الأطراف البوروندية مشاركة نشيطة في الحوار من أجل الاتفاق على القضايا الصعبة المتصلة بنزع أسلحة المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم وبإصلاح قطاع الأمن.